

حركة الإصلاح في الدولة العثمانية

الأستاذ الدكتور محمود علي عامر

قسم التاريخ

جامعة دمشق

تحوّلت الدولة العثمانية بفضل قواتها العسكرية وهمّة سلاطينها الأوائل، إلى إمبراطورية مترامية الأطراف شرقاً وغرباً، بحيث خضع لسلطانها ٣٤ ولاية شرقاً و ٢٤ ولاية غرباً، وأقامت خلال مراحلها الأولى نظاماً عسكرياً صارماً، وفرضت قوانينها وأنظمتها على شعوب وقبائل، وتدافع ملوك أوروبا وأمرؤها لتقبيّل العتبة الهمايونية، وتمكّن الفرنسيون منذ سنة ١٥٣٥م، الحصول على امتيازات داخل ممالكها، وتلاههم الإنجليز والهولنديون. وغيرهم، إلا أن هذه الامتيازات لم تكن تشكل أي عائق يحول دون نفاذ الأمر السلطاني على الدولة الأوروبية التي تمتعت بتلك الامتيازات، غير أن توقف الفتوحات وانصراف السلاطين ولاسيما سلاطين القرن السابع عشر إلى الانزواء والتعجب. أسهم شيئاً فشيئاً في بروز نفوذ الصدر الأعظم، وسعي الأوروبيين داخل الإمبراطورية (الدولة العثمانية) للتدخل في شؤونها الداخلية مستغلين فساد نظام الانكشارية وانسحابها من ساحات القتال وممارستها الإرهاب على السلاطين والأهالي على حد سواء.

هذه التحولات الداخلية التي طرأت على بنية الدولة العثمانية، اتسعت دائرتها لدرجة أن الفساد والانحراف لامسا جوهر النظام العسكري الداعم لكيان الدولة داخلياً وخارجياً، وغدا النفوذ الأوروبي المتزامن مع تفاقم الفساد حقيقية واقعة، مما فرض

على سلاطين القرن الثامن عشر الحد من نفوذ الانكشارية وإلزامها على الأقل بنظامها التي تربت عليه، وقد رافق محاولة الإلزام هذه، فكرة إصلاح قوانين وأنظمة الدولة التي لم تعد تلائم واقعها ومتطلبات العصر ومستجداته.

لم يكن القصد من الإصلاح القضاء على الانكشارية أو استبدالها بقوات حديثة، ولا تطوير القوانين لدرجة الاقتداء الكامل بالقوانين الأوروبية، وإنما إيقاف التدهور المتسارع لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، بحيث تسهم الحركة الإصلاحية في التخفيف من التذمر الشعبي من جهة، واستعادة المناطق التي انتزعتها النمسا وروسيا من جهة أخرى، ولتجنب السلاطين عدم التسلل خفية لتوقيع معاهدات إذعان لبعض الدول الأوروبية الطامعة بأملكها، هذه العوامل وتلك الأسباب هي التي ولدت فكرة الإصلاح، وذلك أملاً في إنقاذ الموقف المتردي في الدولة، بدءاً من الجيش المنهار نظاماً وإدارةً إلى أصغر المؤسسات التي بالأصل تفتقر إلى ما يسمى بالمؤسسات الملائمة حتى للواقع المتردي، وإذا كان الأهالي تواقين لإصلاح القوانين والأنظمة، فإن الحرس القديم المستفيد من فساد نظام الانكشارية، وانصراف معظم ضباطها للاغتناء على حساب هذا التدهور العام لمؤسسات الدولة (إمبراطورية)، قد عارض الحركة الإصلاحية بقوة، بناءً على ما تقدم فقد أثرت دراسة حركة الإصلاح وانعكاساتها العامة.

إن دراسة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، تقتضي منا التمييز بين حركة الإصلاح، والتنظيمات، التي بدأت فعلياً قبيل وصول السلطان سليم الثالث لسدة العرش (١٧٨٩ - ١٨٠٧م)، لأن حركة الإصلاح جاءت ما بين فترة ازدهار السلطنة وبداية فترة الانحطاط "الضعف" وشهدت بداية تدهور أوضاع الدولة العثمانية، حيث برزت حاجة ملحة للقيام ببعض المحاولات الإصلاحية التي تركزت:

أولاً: في مجال الشؤون الإدارية والمالية، وذلك لإيقاف التدهور الذي بدأ يتنامى بشكل علني في الدولة العثمانية.

ثانياً: إصلاح الجيش وتحديث جهاز الدولة على غرار ما حدث في روسيا القيصرية(١)، ولاسيما عند اقتنع السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣ - ١٧٨٩م)، أن الدولة إذا لم تصلح جيشها ونظامها العام فإن أيامها لن تطول(٢).

وأما التنظيمات العثمانية، فكانت مفروضة على السلطنة فرضاً بموجب اتفاقيات دولية من قبل الدول الأوروبية، وبالتالي فإنها محاولات غربية تقع ضمن إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية، وإن كان هدفها العلني التحديث والدفاع عن حريات الطوائف العثمانية، غير أن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك، وتمثل في استهداف الإمبراطورية العثمانية نفسها(٣). وهذا ما أكده وزير بريطاني: (اللورد كلارندون: Clarendon)، (إن الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالة التهم من على سطح الأرض)(٤).

وإذا أمعنا النظر في مسألة الحقوق التي طالبت بها الدول الأوروبية للمل داخل الإمبراطورية، نرى أنها جاءت من خلال ممارسة ضغوط كبيرة من أجل تحقيقها، أسفرت عن صدور الخط الهمايوني عام ١٨٥٦ م، والذي أقر بدوره المساواة بين جميع المل، ورغم إشارته بوضوح إلى الإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها غير المسلمين في السلطنة، فقد اعترضت (الطوائف غير المسلمة) على قانون المساواة خشية منهم أن يفقدوا ما حصلوا عليه عبر هذه الضغوط الأوروبية، مما دفع الأوروبيين من جديد لتجديد امتيازاتهم وتأكيد أفضليتهم على المسلمين، وبالتالي يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة بين الامتيازات الأجنبية والتنظيمات، لأن الأخيرة جاءت كنتيجة طبيعية للأولى، ولولا الامتيازات الأجنبية وما مارسه الدول الأوروبية من ضغط داخلي وخارجي لما فرضت التنظيمات(٥). أي أن التنظيمات التي أقرتها الدولة العثمانية، كانت أشبه باعتراف منها على ما قدمته تلك الدول الأجنبية من خدمات للدولة العثمانية، وبتعبير آخر الإصلاحات كانت ضرورية أما التنظيمات فقد كانت قسرية وغير ضرورية قياساً بالواقع المتردي، وفي الوقت نفسه ما حققته التنظيمات من

فوائد للدول الأوروبية، أكثر مما هي مساعدة للدولة العثمانية للخروج من أزمتها المزمنة.

أولاً: الحاجة إلى الإصلاح:

برزت الحاجة إلى الإصلاح عندما أخذ التدهور والتقهقر يجتاح الدولة العثمانية داخل المركز وخارجة وتمثل ذلك بالأزمات الاقتصادية، والعسكرية، والفكرية، لكن الأزمة الحقيقية التي عانت منها السلطنة هي الأزمة الاقتصادية التي نشأت نتيجة فقدانها السيطرة على البحار الشرقية، لأن الكشف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين، فرصة التحكم بطرق التجارة الشرقية واحتلال أراضٍ عربية إسلامية، وبدلاً من أن يخوض السلطان العثماني الحرب ضد توغل الأوروبيين في تلك البحار ومنعهم من فرض نفوذهم وسيطرتهم عليها، والعمل على تحرير الأراضي الإسلامية، وجه قواته لمحاربة الدول الإسلامية المتمثلة آنذاك بالدولة الصفوية في إيران، والمماليك في مصر، وبلاد الشام، رغم أن الأخيرة كانت تحارب البرتغاليين بضراوة، وهذا ناتج بدوره عن عدم تقدير الدولة العثمانية والقائمين عليها لحجم المخاطر والتحديات الخارجية المحيطة بها (٦).

ويعلق المؤرخون الأتراك على تحركات سليم الأول بالقول: إن السلطان اكتسب دولته صفة إسلامية الأطر والمضمون، لكنه هياً لدولته بوادر تفشي الفساد، ولاسيما في عهد ابنه السلطان سليمان القانوني، الذي اكتسب صفة المشرع على حساب ارث بدا للغير أنه قوي.

ولم يدرك السلطان المشرع أن تحول الخط التجاري عبر رأس الرجاء الصالح، وإغلاق منافذ البحار الشرقية على البلاد العربية، كان له آثاره المدمرة على الحياة الاقتصادية داخل دولته، حتى إن اكتشاف أمريكا، أثر بشكل غير مباشر على الوضع التجاري ولاسيما عندما أصبحت تجارة الذهب والفضة بيد أوروبا، فنتج عن ذلك بدء انخفاض قيمة العملة العثمانية، ومن اللافت للانتباه تزامن التدهور الاقتصادي مع

بروز ظاهرة الحريم السلطاني، حيث اعتكف السلاطين في قصورهم وغرقوا في ملذاتهم، تاركين أمور السلطنة تغرق في مستنقع الفساد والمحسوبية، لدرجة أنه أطلق على سلاطين تلك المرحلة "السلاطين الذين لا يراهم أحد".

في ظل هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي، الذي عانت منهما الدولة العثمانية؛ بدأت بوادر الحاجة إلى الإصلاح تظهر من خلال الحلول التي قدمها بعض مفكري الأمة العثمانية، وعلى رأسهم مصطفى عبد الله (حاجي خليفة) (١٦٠٨ - ١٦٥٧م)، حيث كتب رسالة في الإصلاحات المالية عنوانها: "دستور العمل في إصلاح الخلل" عام ١٧٥٣ م، وتعدّ هذه المحاولة رغم عدم نشرها إلا بعد ثلاث سنوات، أول محاولة إصلاحية داخلية ملحة، وذلك لتوجيه النظر إلى الخلل الذي أصاب النظام الاقتصادي العثماني (٧). ومنهم من عزى ضعف الدولة العثمانية، إلى تجاهل نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجها-حسب رأيهم- يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد واللجوء إلى سيف الجلاء ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة (٨).

لكن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود، فقد كان لا بد أن تتحرك السلطنة باتجاه الداخل والخارج معاً بإجراءات إصلاح جادة وصارمة حتى تلحق بالتطور السريع الذي يحدث في الدول الأوروبية غير أن الباب العالي وبعض حاشية السلطان وغياب الأخير عن ساحة العمل قد حال دون قيام حركة إصلاحية جادة (٩).

ولهذا أخفقت المحاولات الحقيقية الداخلية للإصلاح، وأسهم هذا في محاصرة الإمبراطورية (الدولة) في آسية وإفريقية، وتقليص دورها الأوروبي وإضعاف فعاليتها العسكرية، وبهذا فشلت محاولات التجديد الذاتي والإصلاح المحلي، لتبدأ مرحلة جديدة من محاولات الإصلاح المتمثلة بإصلاح الجيش.

ثانياً: الإصلاح على النمط الأوروبي:

لقد تنبه بعض السلاطين العثمانيين إلى أن ضعف الدولة العثمانية، مرجعه عدم مساهمتها لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا، فأووا ضرورة الأخذ من الحضارة الغربية ولاسيما في المجالات العسكرية، بعد الهزائم العسكرية المتكررة التي لحقت بهم (١٠). فضلاً عن استلام العرش سلسلة من السلاطين الضعاف الذين هيؤوا الطريق للاضمحلال الذي ظهرت آثاره في القرن الثامن عشر (١١)، فالهزائم العسكرية أمام روسيا ١٦٨١ م، وأمام أبواب فينا عام ١٦٨٣ م، وتوقيع صلح كارلوفجة عام ١٦٩٩ م، يعدّ أول عملية تفكيك للدولة ونقطة تحول من سياسة الهجوم إلى الدفاع، وبدء انسحابها من أوروبا، (١٢) ويمكن عدّ صلح كوجوك قاينارجه الموقع ١٧٧٤ م، التاريخ الحقيقي للضغط على الدولة، إذ أضحي للعيان أن الدولة إن لم تصلح جيشها ونظامها الإداري، فإن نهايتها لن تطول (كما أسلفنا القول) وذلك استناداً إلى المادة ٧ من هذا الصلح الذي سمح لروسيا حماية الكنيسة الأرثوذكسية مما أعطى الشرعية للتدخل الخارجي، وهذا معناه تدخل سافر في شؤون الدولة الداخلية، وبالتالي يمكن عدّ معاهدة قاينارجه هي البداية الحقيقية للقيام بمحاولة إصلاحية على النمط الغربي (١٣). لأن هذا الصلح (كوجوك قاينارجه) أعلن صراحة أن العثمانيين فقدوا مركزهم كقوة دولية عظمى، وقد تأكد ذلك من جديد في صلح ياسي عام ١٧٩٢ م، وأخيراً أدرك العثمانيون أنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري الذي يتيح لهم استعادة مكانتهم السابقة، ولاسيما بعد تفوق الروس عليهم عسكرياً (١٤) - "لأنهم أخذوا بأساليب الغرب" - لذا كان على العثمانيين أن يقتبسوا عن الغرب الطرق الحديثة لإصلاح الجيش والإدارة بناءً لمتطلبات واقعهم وليس اقتباساً عشوائياً أو على الأقل إرضائياً، كما حدث.

ثالثاً إصلاح الجيش والإدارة:

كان من الطبيعي أن تتجه الرغبة أولاً إلى إصلاح الجيش؛ لأن مظهر الضعف العثماني كان عسكرياً، كذلك فإن الأخطار التي أحاطت بالدولة والهزائم التي لحقت بها، كانت تتطلب البدء بإصلاح الجيش (١٥).

إن فكرة الإصلاح الحربي، نمت بعد عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠م)، في أذهان السلاطين الذين خلفوه، وذلك للقضاء على الثورة التي بذرتها حركات الانكشارية العصيانية، ولكن لم يقدم أحد على الإصلاحات حتى بعد السلطان محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤م) (١٦)، الذي استعان لأول مرة بمستشار فرنسي للشؤون العسكرية وهو الكونت بونفال (٦٧٩ - ١٧٤٧م)،

وأيضاً تم تأسيس مطبعة عثمانية عام ١٧٣٧ م من قبل سعيد أفندي بالاشتراك مع إبراهيم متفرقة (١٦٧٩-١٧٤٢م)، التي ستؤدي دوراً مهماً بالانفتاح العثماني على أوروبا (١٧).

لكن حركة التحديث لم تقف عند هذا الحد، بل ربط السلاطين مصيرهم بالعلاقة مع أوروبا، وبضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي، وما إن جاء عصر السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣م)، الذي حمل أفكار محمود الأول الإصلاحية، حتى حاول القيام ببعض الإصلاحات، لكن الحروب المستمرة لم تعطه الفرصة الكافية لقيادة حركة الإصلاح على نطاق واسع، حيث اتجه إلى إكمال ما بدأه محمود الأول من حيث إعداد العساكر وترتيب اللوائح (١٨)، فضلاً عن استعانته بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين وفي مقدمتهم بارون دي طوت، الذي اشتهر بالكتاب الذي ألفه (وصف السلطنة العثمانية آنذاك) (١٩). وتم تعيينه مستشاراً للسلطان مصطفى الثالث لإجراء الإصلاحات العسكرية، فتم تكليفه بإنشاء فرقة المدفعية على أن تلحق بها مدرسة للهندسة (٢٠).

هكذا تجنب السلطان مصطفى الثالث الانكشارية، واتجه إلى تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية وبالتالي لم تثمر إصلاحاته، لأنه لم يتناول القوى الرئيسية في الجيش " الانكشارية " في الوقت الذي كان يزداد عددها، والفساد يدب في صفوفها، ومن أهم العوامل التي ساعدت على فسادها:

١. السماح لهم بالزواج، فأصبح الانتماء إليهم وراثياً .
٢. السماح لأفرادهم الاشتغال بالتجارة، فأدى هذا إلى قلة ارتباطهم بكنائهم، ومما زاد الطين بلة عدم اعترافهم بضرورة التعليم العسكري والأخذ بكل جديد، بل أخذوا ينكرون فائدته ويقومون كل إصلاح من شأنه أن يمس امتيازاتهم ووجودهم، ويدعمهم في وقفهم هذه، الحرس القديم المستفيد الأول من فساد المرحلة وتدهورها، حيث ذهبوا إلى أن " ولي الله الحاج بكطاش، كان قد بارك جماعة الانكشارية عند تأسيسها ودعا لها بالنصر الدائم " (٢١) وكان دعاة الإصلاح أشاروا إلى أن أي إصلاح يتنافى مع الشرع الإسلامي ومعادٍ لمبادئ النشأة. ولكن عندما استلم عبد الحميد الأول (١٧٧٣ - ١٧٨٩م)، السلطنة اقتنع إن الدولة، إن لم تصلح جيشها ونظامها العام، فإنها لا تستطيع مجابهة عدوها الرئيس (روسيا)، لذا فقد كان الإصلاح الحربي في مقدمة الأهداف، غير أن شيخوخته كانت سبباً في جعل إصلاحاته رخوة مبتورة، حيث ظهر بمظهر التراخي والتردد، فضلاً عن معارضة كبار ضباط الانكشارية لإصلاحاته (٢٢)، ورغم ذلك فقد استقبلت استانبول في عهده عام ١٧٨٤ م، بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء وعلى رأسها السفير وعضو الأكاديمية الفرنسية "شوازل غوفيه"، وذلك بغرض إجراء الإصلاحات (٢٣)، وليمزيد من قناعة الفرنسيين بحركة إصلاحه، ولتقديمهم المساعدات له منحهم امتيازات شبة كاملة في مجال التنظيم المدني، شريطة عدم ملامسة المؤسسة الدينية، وعدم المطالبة بتحديث النظم العسكرية بصورة جذرية خشية وقوع اضطرابات قد تستغلها النمسا وروسيا.

وعندما استلم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م)، زمام الأمور في السلطنة، دخلت الإصلاحات في طور جديد، حيث ورث أفكار عبد الحميد الأول الإصلاحية، وقيل إن أباه مصطفى الثالث، ترك له مذكرات مكتوبة شرح فيها أوجه الخلل في الدولة ووسائل الإصلاح، لذا كان السلطان سليم الثالث شديد الرغبة بالإصلاح وفق النموذج الغربي (٢٤)، فالبارز في عهده، إقامته لأول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي وتتمثل بإصلاح عسكري شامل عرف باسم (نظام جديد)، أما التحول الجديد الذي طرأ في عهده فهو أن الأوروبيين بدؤوا عملياً يشكلون قوة سياسية داخلية ويسهمون في صناعة القرار السياسي للإمبراطورية؛ فمنهم خبراء عسكريون ومستشارون سياسيون ولا سيما خبراء الاقتصاد الذين تدخلوا فعلياً في سياسة السوق والتجارة العثمانية(٢٥).

ومع تسلم السلطان سليم الثالث سدة العرش العثماني، كانت فكرة الإصلاح تتردد على لسان العامة والخاصة فضلاً عن الانكشارية التي توجهت الأنظار لإصلاحها.

ومن أهم الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث؛ تأسيسه وحدة عسكرية عرفت (بالنظام الجديد)(٢٦) لأنه كان شديد الاهتمام بكبح الانكشارية، التي كانت تشكل الركيزة الرئيسية لمقاومة الإصلاح(٢٧). كما أولى اهتماماً خاصاً للإصلاح المالي والأسواق الذي ينشط التجارة، وأكثر من إنشاء البازارات، فضلاً عن توجهه نحو الإصلاح الصحي، فأنشأ عام ١٧٩٤م المعازل، وأوجد مدرسة للعلوم الطيبة، ولم يكتف بذلك، بل أرسل وزارة وبعثات دائمة للإقامة في بلاط أجنبي بغرض دراسة جوانب التقدم الأوروبي ونقله إلى الدولة - لذا عُدَّ أول سلطان عثماني يقوم بهذا- (٢٨) وكان أكثر ممن برز في هذه المرحلة، سكرتير السفارة السلطانية لدى قصر إنجلترا محمود رثيف أفندي صاحب كتاب "التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية"، وسفير الإمبراطورية في برلين؛ عزمي أفندي الذي أعد تقريراً عن مشاهداته لأوجه التقدم في بروسيا، وقدمه للسلطان سليم الثالث (٢٩).

لكن الأوامر الصادرة عن السلطان سليم الثالث عام ١٨٠٥م والمتضمنة تجنيد السكان وبعض الانكشارية في الجيش الجديد (نظام جديد)، أدى بدوره إلى إثارة الانكشارية والعلماء، الذين تمكنوا عام ١٨٠٧م من الإطاحة بحكمه وبإصلاحاته (٣٠) ولاسيما بعد وفاة شيخ الإسلام الذي كان مؤيداً للسلطان في إدخال الإصلاحات العسكرية، بعكس قاضي عسكر الروميلي، الذي كان معارضاً للإصلاح الغربي، فبمجرد أن مارس عمله بدأ تحالفه مع الصدر الأعظم مصطفى باشا البيرقدار، ولقيف من العلماء؛ بهدف إبطال العمل بالنظام الجديد الذي وصفوه بأنه بدعة مخالفة للشرع، فانتهزت الانكشارية الفرصة معلنة العصيان العسكري (٣١) .

وقاد المعارضة مصطفى باشا البيرقدار الذي حاصر قصر السلطان وأرغمه على إلغاء النظام الجديد عام ١٨٠٦ م وقد رافق ذلك إعدام مؤيديه من رجال الدولة؛ (محمود رثيف أفندي)، كما أرغم الفرق الجديدة على الانسحاب إلى آسيا الصغرى، وتم عزل السلطان بفتوى من شيخ الإسلام (٣٢)، حيث أفتى "بأن كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج وعواندهم ويجبر الرعية على إتباعها لا يكون صالحاً للملك" (٣٣)، ومن الطبيعي أن تعود الفوضى أدرجها في عهد السلطان مصطفى الرابع ١٨٠٧ م الذي نصبته الانكشارية، وأصبح ألعية بأيديها (٣٤)، فانتهز الفرصة مصطفى باشا البيرقدار (أحد مؤيدي الإصلاح) وقام بانقلاب ضد مصطفى الرابع الذي خلف سليماً، ودبر مقتله لا لأنه عارض الإصلاح وإنما لقتله السلطان سليم الثالث، ونصب محمود الثاني مكانه وأصبح فيما بعد صدراً أعظم، لكن الانكشارية تمكنت من قتله بعد أشهر (٣٥) .

ولهذا فإن الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث كان لها صدى في أوروبا، حيث أيقظت في أذهان الأوروبيين ذكرى خطر العثمانيين القديم، وأعطت نموذجاً لما قد يحدث لو قدر لهذا الإصلاح أن يكتمل وينضج، ولكن النكسة التي أطاحت بحركة

الإصلاح هذه كان لها دور هائل في أوروبا نفسها، حيث كثرت الآراء وتنبؤات المستقبل حول مصير الرجل المريض بعد ما بات من المتوقع هلاكه .
وبعد مقتل السلطان سليم الثالث ومصطفى الرابع انطوت ورقة التمردات العسكرية، التي كانت تقوم بها الانكشارية بالتعاون مع رجال الدين ومعارضى الإصلاح، فاستلام محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) السلطنة؛ شكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ السلطنة، لقد كانت أفكاره متطابقة مع أفكار سليم الثالث من الناحية الإصلاحية، حيث أفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث في السراي، حيث أطلعته الأخير على خطط الإصلاح، لكن الفرصة لم تتح له قبل مرور عدة سنوات، لأن عهده قد امتلأ بالحروب والتطورات الهامة، التي امتصت معظم جهوده. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأى منذ بداية حكمه القيام بما يلي :

١. إن نجاح الإصلاحات يستوجب شمولها لكل النظم العثمانية والمجتمع، ولا تقتصر على جانب معين في المجال العسكري.

٢. وجوب تدمير النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح.

٣. وجوب توخي الدقة في التخطيط للإصلاح وإيجاد الضمانات اللازمة لنجاحه قبل القيام به (٣٦).

لكن الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالسلطنة كانت صعبة للغاية، حيث أخذ السلطان محمود الثاني، يشعر بخطر الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وبالمتمردين اليونانيين في جزيرة المورة، ومياه بحر الأرخبيل، ومما زاد الطين بلة استئناف الحرب ضد روسيا التي أوقعت الهزائم بالجيش العثماني. إضافة إلى خشيته من عزم محمد علي باشا على الاستقلال بحكم بعض أجزاء من ممالكه الرئيسية، لذا اتبع السلطان سياسة جديدة قائمة على ضرب الأعداء بعضهم ببعض والاستفادة من إضعاف الجميع، حيث استعان بواليه محمد علي للقضاء على الحركة الوهابية والتمرد اليوناني، وعندما تحقق له ذلك وجد الفرصة مواتية لمواجهة الانكشارية (٣٧)، لأنه

اعتقد أن إزالة هذه العقبة سوف تجعل منه منفذ الدولة وسيدها الوحيد وخصوصاً بعد إظهار فشلها في كثير من المواقع الحربية فأصبحت موضع احتقار وكرهية من الشعب الذي طالب علانية بالقضاء عليها .

فانتهاز الفرصة ودك ثكناتها بالمدفعية، وتمكن من إيادتها عام ١٨٢٦ م، وعد العثمانيون هذه الواقعة بالخيرية، لأنهم تفاعلوا بها كثيراً (٣٨). وكما تم حل الطريقة الصوفية (البكطاشية)، التي كان ارتباطها وثيقاً بالانكشارية لعدة قرون، ثم تلا ذلك إنشاء قوات جديدة أطلق عليها "العساكر المحمدية المنصورية" التي كانت مهمتها حسب قول السلطان؛ حماية الدين والإمبراطورية (٣٩).

أما في مجال القضاء، فقد أمر السلطان بالعمل على إعداد موسوعة مدنية، تتناول الأمور التي لم يرد ذكرها لا في القرآن ولا السنة. وأيضاً انتزع حق الحكم بالإعدام على الباشوات (حكام الولايات)، واهتم اهتماماً بتتقيف الأمراء وتدريبهم لإفادة الدولة، إذا ما ارتقى أحدهم عرش السلطنة. كما أخذ بنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة في عواصم أوروبا واختار لها أفضل العناصر التي تفاعلت مع حركة الإصلاح، أما الإصلاح الإداري؛ فيعد من أبرز الأعمال في حركة الإصلاح التي قام بها السلطان محمود الثاني، حيث حول ١٨ إيالة* في آسيا، إلى أربع إيالات، لأنه كان يدرك أهمية الإصلاح المماثل في التبسيط الإداري (٤٠).

وهكذا فإن حركة الإصلاح التي قام بها السلطان محمود الثاني كانت حركة شاملة اتسمت بالهدم والبناء في آن واحد، ورغم ذلك فإن إصلاحاته لم تحقق سوى نجاح جزئي بسبب طابع السطحية التي اتسمت به عملية الاقتباس عن الغرب، التي لم تركز على مستلزمات التعليم والإنتاج الاقتصادي، لكن التغيرات التي أجراها اتسمت بنتائج مهمة؛ إذ أصبحت الحكومة المركزية بعد عهد السلطان محمود الثاني أقوى مما كانت عليه من قبل. وتمركزت في القصر والباب العالي، حيث تمتع السلطان محمود الثاني في أواخر عهده بسلطة قوية على البيروقراطية الجديدة، التي أوجدها، حيث شعر

هؤلاء بأن السلطان أصبح حاكماً مستبداً لتصورهم بأنه يهدد سلامتهم ومصالحة الدولة (٤١).

وعندما قرر السلطان محمود الثاني استرجاع الشام من واليه محمد علي، انخدع بإصلاحاته العسكرية، حيث منيت جيوشه بالهزيمة في معركة نصيبين عام ١٨٣٩ م أمام قوات محمد علي باشا، فكان هذا بمثابة الكارثة التي حلت على السلطة. وذلك بسبب استغلال الدول الأوروبية لها. حيث بدأت الوصاية على الباب العالي وتم سحق القوة المصرية، وفقاً للبروتوكول النهائي لمؤتمر لندن، الذي وقعه مندوبو التحالف الأوروبي في (٢٠ تموز عام ١٨٤١م)، حيث وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية ضد أطماع محمد علي باشا، فعادت سورية إلى الحظيرة العثمانية بفضل هذا التدخل (٤٢). وبالنهاية يمكن القول: إن طريقة السلطان محمود الثاني في علاج الحركات الانفصالية، كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أعاققت حركة الإصلاح بدلاً من تحقيق أغراضها، ففشله في تحقيق التعاون بينه وبين ولاته الأقوياء، عدّ السبب المباشر في شل الحركة الإصلاحية وتبديد أثرها (٤٣).

لأن هدفه منه وراء الإصلاح هو تثبيت حكمه والسيطرة على مساحات واسعة وليس القيام بالإصلاح حبا به (٤٤). أي أن إصلاحه جاء من الخارج ومن وجهة نظر فرنسية بحتة.

وهذا يتوافق مع رأي المؤرخ توينبي، عندما قال: "إن السلطان محمود الثاني بذل الجزء الأكبر من مجهوداته للإصلاح، ولكن في محاولة يائسة للاحتفاظ بشعوب غيره تحت سلطانه" (٤٥).

وبعد هذه الجولة التاريخية التي وجدناها ضرورية لدراسة نشأة الإصلاح في الدولة العثمانية وتطوره في دولة اختلطت أوراق الإصلاح فيها، لاسيما الدارسون لتاريخها. فالإصلاح بالنسبة لهم هو التنظيمات العثمانية التي لم تكن سوى المرحلة الأخيرة ليس في محاولات الإصلاح فحسب بل في سيادة واستقلالية الدولة العثمانية، التي فقدتها

عندما قبلت بالضغط الأوروبي التي ظهرت بصيغ عدة: الامتيازات الأجنبية، والحماية الأوروبية للطوائف الدينية غير المسلمة، والقبول بإلغاء بعض المؤسسات ذات الصلة المباشرة في شؤون السلطنة، وقيام أوروبة بالإشراف على الأنظمة التعليمية، والعسكرية والتجارية. وبهذا توفر للدول الأوروبية كل السبل للتدخل وتفكيك أو اصر الدولة ومؤسساتها بهدوء وعلمية وتحت غطاء شرعي.

وفي هذه المرحلة (مرحلة السلطان عبد المجيد ١٨٣٩ - ١٨٦١ م)، تتحول فيها محاولات الإصلاح على النمط الغربي إلى قوانين سميت بالتنظيمات (الإصلاح المفروض)، الذي وضع الإمبراطورية العثمانية قاب قوسين أو أدنى من الهاوية، لأنها أكدت اعتراف السلاطين القبول رسمياً شروط الاستسلام الحضاري للغرب (٤٦) .

أما التنظيمات أو (الإصلاح المفروض) فقد أسندت حركة الإصلاح المفروض في الدولة العثمانية إلى مرسومين سلطانيين هما: مرسوم (خط كلخانة) : ١٨٣٩م. مرسوم (خط همايون): ١٨٥٦م.

١- خط كلخانة (غرفة الورد): الصادر في (٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م)، حيث تضمن إيجاد حل لأزمة (١٨٣٩م-١٨٤١م)، بين الدولة العثمانية وواليها محمد علي باشا، والذي كان وراء هذا المرسوم السلطاني الصدر الأعظم رشيد بك الذي حاول فيه إرضاء الدول الأوروبية من أجل وقفها إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد محمد علي باشا (٤٧)، فضلاً عن اقتناع رجال الدولة المستنيرين والمتأثرين بالحضارة الأوروبية بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية (٤٨). ولكن هذا إصلاح جاء ضمن قوانين مكتوبة ملزمة الدولة العثمانية بتطبيقها. وكان على رأسهم مصطفى رشيد باشا، سفير السلطان في لندن، ولدى قدومه إلى السلطنة عهد له بمنصب وزير الخارجية ثم الصدر الأعظم، وكان من أهم المساهمين رسمياً في وضع الدولة

العثمانية في دائرة الضوء الأوروبي الملزم لها بالمحافظة على حقوق الأقليات غير المسلمة (٤٩).

لقد استطاع رشيد بك أن يقنع السلطان عبد المجيد، بأن الدول العظمى (فرنسا وبريطانيا)، تستطيعان أن تحسما الأزمة لصالح الدولة العثمانية وإن تقضي على الامتيازات التي كانت روسيا قد حصلت عليها بوجب معاهدة خنكار أسكله سي (١٨٣٣م)، وذلك نتيجة الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا في حرب الشام الأولى. وبموجب هذا الخط الهمايوني، حلت سيطرة الدول العظمى محل السيطرة الروسية، واستطاعت إنقاذ الإمبراطورية من خطر محمد علي في سبيل زيادة تدخلها الشامل في شؤون السلطنة الداخلية، وهذا ما حصل طيلة ما تبقى من القرن التاسع عشر (٥٠).

ولقد أكد خط شريف كلخانة على النقاط الرئيسة الثلاث :

١. ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم وبالتالي وجدت علانية المحاكمات، ومطابقتها للوائح، وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك .

٢. وجوب إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام .

٣. أكد على توفير نظم ثابتة للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة على أن تحدد مدتها بفترة تتراوح ما بين ٤ و ٥ سنوات .

ومنه أكد خط شريف كلخانة، وللمرة الأولى وبصفة رسمية المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون، وهذا بدوره يقضي على نظام الملل، ويوفر الإخاء بين جميع رعايا السلطنة وذلك بهدف تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها (مسلمين ومسيحيين)، وإضعاف النزعات الانفصالية (٥١).

لكن هذا الخط الهمايوني، جُوبه بردود فعل قوية في شتى أنحاء الإمبراطورية، حيث عدّه المسلمون منافياً للقرآن، وإن المساواة بين المسيحيين، والمسلمين، من شأنه أن يثير القلاقل في السلطنة (٥٢).

٢. مرسوم خط همايون (التنظيمات الخيرية): الصادر في (١٨ شباط عام ١٨٥٦م).

لقد صدر هذا المرسوم للحصول على دعم الدول الغربية في مؤتمر باريس الذي أنهى حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦ م) بين العثمانيين تدعمهم فرنسا وبريطانيا من جهة، وبين روسيا من جهة أخرى (٥٣). لأن المحادثات التي سبقت مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس، ورغبة حلفاء السلطنة بأن يعقد السلطان اتفاقاً دولياً يتعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات المزمع القيام بها، فتبع هذا صدور هذا الخط الهمايوني. وبالتالي فإن السلطان قد أصدره تحت ضغط الدول الأوروبية (٥٤). ومهما يكن من أمر فإن هذا الخط أكد على المبادئ التي جاء بها منشور "كلخانة" لتأمين رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم، وركز على تمثيل الطوائف غير المسلمة في المجالس المحلية في القرى والأقاليم ومجالس القضاء الأعلى. وتعهد بالقضاء على مساوئ الإدارة ومحاربة الرشوة (٥٥).

ولكن أخطر ما جاءت به التنظيمات الخيرية هو تعزيز نظام الامتيازات الأجنبية، حيث أقرت رسمياً بحق الأجانب في ممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في تملك الأراضي. وبالتالي أصبح للأجانب آخر الأمر برغم قلة عددهم القوة الغالبة بفضل الحريات والمزايا التي منحهم إياها الامتيازات. (وبالتالي مهدت التنظيمات السبيل للرأسمال الأجنبي، والتي اكتسبت بحكم صلح باريس شكل امتيازات دولية وفتحت الباب على مصراعيه للرأسمال الأجنبي (٥٦)).

لقي خط همايون ردود فعل قوية، ولاسيما من شيخ الإسلام، حتى إن الصدر الأعظم السابق مصطفى رشيد باشا انتقده (رغم أنه كان أحد دعاة الإصلاح)، حيث قال: "إن خط همايون سار أشواطاً بعيدة إلى الأمام وجاء قفزة، بدأ من النص على تنفيذ الإصلاح بالتدرج، وانتقد إلحاق الخط السلطاني بصلح باريس مما يشكل خطراً على شرف السلطان والدولة والاستقلال" (٥٧) .

حتى رجال الدين المسيحيين لم يرحبوا بما نصر عليه هذا المنشور من تقاضيه من مرتبات ثابتة وتوقفهم عن هبات ومساهمات على رعاياهم حتى المساواة القانونية بين المسلمين وأهل الذمة، جاءت في وقت غير مناسب، فما إن انتصف القرن التاسع عشر حتى كان مبدأ القومية الغربي، قد اشتد ساعده لدى الأقليات الدينية التي اهتمت بلغاتها وأثرت الانفصال على الاندماج في الدولة (٥٨).

وبالتالي يمكن القول: إن التنظيمات الخيرية نقلت الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على السلطنة إلى الداخل، أي صراع داخلي عنيف بين سلطة قوانين وضعية، كما تعهدت بالتغريب للمجتمع الإسلامي، وبين مجتمع يرفض هذا التحديث مستعيناً برجال الدين الذين عدّوه مخالفاً للشريعة الإسلامية (٥٩) .

ولكن الدولة العثمانية رغم كل الإصلاحات الواسعة النطاق، التي أجريت في عهد التنظيمات على أساس الاقتداء بالغرب واقتباس النظم العصرية منه، لم تتخل عن صفتها الإسلامية، وبقيت دولة عثمانية بكل معنى الكلمة (٦٠) .

وبهذا وضعت التنظيمات، الدولة لعثمانية رسمياً على طريق نهايتها كدولة إسلامية أولاً، وكدولة تضم ملاً وشعوباً كانت متعاونة في ما بينها لولا تدخل الدول الأوروبية ثانياً، وفي الوقت نفسه مهدت للعثمانية سبيلاً نظراً لمضمون القوانين التي قبلت مبدئياً آنذاك، كما أرغمت تلك القوانين المؤسسات على العمل بها والابتعاد تدريجياً عن التشريع الإسلامي، لا سيما في المجالات (التجارة والسياسة والاقتصاد)، كما سحب من

الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين. وهذا بدوره خلق صراعاً لن ينتهي إلا بنهاية الدولة العثمانية (٦١) .

وهكذا يمكن القول: إن الإصلاحات التي أثارها بعض السلاطين قد هيأت لفتح ثغرة للعنف في جدار الدولة المتماسكة بفضل نظم خطها "عثمان المؤسس"، ولا ننفي أن الانكشارية بتجاوزاتها قد مهدت ذهنياً للتخلص منها، وفي الوقت نفسه هيأت أوروبية التي بدأت تلتهم الدولة العثمانية من أطرافها حتمية الانهيار، وانفصال ممالكها عنها كأقل تقدير.

أما التنظيمات التي بدأها السلطان عبد المجيد ورسمتها الدول الأوروبية ونفذها الصدر الأعظم رشيد باشا فقد منحت الدول الأوروبية زمام مبادرة اقتسامها وتجزئتها، ولم تكن أوروبية آنذاك عاجزة عن انتزاع بعض الأجزاء الرئيسية من مناطق العثمانيين الأم، وإنما منعها عن ذلك عجزها عن إدارة ما سيتم انتزاعه من الممالك التابعة لها.

لقد عد بعض المفكرين العثمانيين، أن الإصلاح القادم من الغرب وسيلة شرعية لانتزاع سلطة السلطان وتمزيق الممالك الإسلامية، وكان بالإمكان إحداث إصلاح داخلي من دون الاقتداء بالنظم الغربية المستوردة عن طريق بعض السفراء الذين ارتبطوا بالغرب عقلياً وروحياً، فالإصلاح ليس مسألة معقدة، بل هو تطبيق للقانون وإيقاف للفساد ومنع لتجاوزات ضباط الانكشارية الذين تحلّ قضيتهم بمرسوم سلطاني.

رابعاً: الردود الشعبية:

من المؤسف القول: إن القوى الشعبية التي أضاعها السلاطين، لم تدرك تماماً مضمون تحركات السلاطين الإصلاحية، فلقد سبق لهذه القوى أن عبّرت عن مأساتها في أكثر من مناسبة مطالبة السلطان الحاكم باتخاذ إجراء فعال يجنبه تحركه السري لتوقيع معاهدة إذعان تفقد السلطنة بموجبها أجزاء من ممتلكاتها، وتحد من تجاوزات النمسا

وروسيا الاعتداء على حدود دولته، ولاسيما أنه يعد نفسه أميراً للمؤمنين وسليمان
البرين، وخاقان البخارين. (٦٢)

لقد تعمق لدى القوى الشعبية التي أهملت منذ توقف الفتوحات، أن الإصلاحات التي
ينوي السلاطين تطبيقها سوف تقتلع البقية الباقية من التقاليد والقوى البشرية المشاغبة
البدائية، التي تسللت إلى كيان الدولة وتستررت رسمياً بالجنسية العثمانية. لأن كثيراً
من الطبقات الحاكمة لتلك الأيام والتي استهدت إلى معرفة، مصدر الخيانة وأسبابها، لم
تجد ملاذاً تلجأ إليه إلا لدى بني عثمان مرة أخرى، وفي هذا المرة كان اللجوء
مدروساً، لأن السلاطين أطاحوا بالقوى الشعبية ووضعوها ضمن غلاف من الجهالة
من خلال زيادة الإفقار، وإرغامها على البحث عن مصدر يقبها حد إعلان عصيان قد
يسفر عن تدميرها تدميراً كاملاً (٦٣)، ولأن القوى العسكرية المتمثلة آنذاك
بالانكشارية كانت مستعدة لإظهار مقدرتها في سحق التمردات الداخلية، أما مسألة ردّ
الأعداء وإثبات وجودها في ساحة القتال، فهذا أمر لا يهمل كثيراً لأنها لم تتعرض
للمساءلة حيال أي انسحاب واجهته خلال اصطدامها بالقوات الروسية
والنمساوية (٦٤)، ولهذا فإن القوى الشعبية قد حصلت على التنظيم والوعي السياسيين
من خلال بعض (الطرح) غير أن أفضل أشكال الوعي لدى تلك المنظمات كان منصباً
على العمل أيام السلم، ومساندة المجاهدين والالتحاق بهم زمن الحروب، غير أن هذه
المرحلة قد انتهت رسمياً منذ أن فتح محمد الفاتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م. ولكي
يبقي على قواه العسكرية والشعبية سليمتين، منعهما من دخول استانبول
(القسطنطينية) خوفاً من مفسدتهما بنعم البيزنطيين ورخائهم المعهود بهم (٦٥).

من هنا نلاحظ أن القوى الشعبية التي عبرت عن تأففها من خلال الحركات الشعبية
للمجتمع القديم، كانت محكومة بالموت منذ لحظات ميلادها، لأنها لم توفق في التوصل
إلى وعي يؤهلها قراءة مستقبلها المؤطر، والمصاغ من قبل قوى غريبة عنها، ولهذا
نلاحظ أن الشعب العثماني أو القوى الشعبية لم تقف خلف العثمانيين، عندما تعرضوا

لضربة من تمورلنك، فانهارت الدولة العثمانية الأولى، وإذا كان محمد الأول ١٤١٣-١٤٢٠م، قد استطاع إنقاذ ملك أبيه من أخوته، فالفضل يعود لوالدته البيزنطية الأصل التي حرصته على ذلك، لأنها لا تريد أن تعيش الألم ثانية، وفي هذه المرحلة التقت القوى الشعبية حول الأمير محمد وناصرته في توحيد مملكة غدت ممزقة بينه وبين أخوته، ورغم وقفها، لم يقدّر لها لاهو ولا السلاطين الذين خلفوه هذا الموقف، وفي الوقت نفسه لم يتعظوا من انهيار دولتهم الأولى عندما وقفت تلك القوى موقف المتفرج، ولم يكتف هؤلاء السلاطين بتجاهل تلك القوى، بل سعوا إلى رفع الخدم المولدين (أبناء الانكشارية)، الذين تلقوا تربيتهم في الأوساط التركية الشعبية حيناً والرسمية حيناً آخر (٦٦).

لقد سحقت القوى الشعبية، عندما سملت عينا عيواظ بن بايزيد، الذي طالب بضرورة الاعتماد على عرقه التركي الأصل، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد احتج على سيادة أبناء الانكشارية واعترض على حصولهم على مناصب مفصلية مردداً أن الغريب لا يحمي القريب، وبذلك ضعفت شوكة الأرستقراطية التركية التي انبثقت من جراح العثمانيين مروراً من القبيلة حتى الإمبراطورية (٦٧)

إن تزايد الفساد وانحراف الانكشارية عن نظامها، مرده السلاطين، الذين خلفوا الفاتح ولاسيما بايزيد الثاني، الذي أصر على تقليد السراي البيزنطي، والسراي حسب وجهة نظر الكتاب الأتراك مقتلة للعقلاء ومفسدة للعلماء، وفي كلتا الحالتين فالدولة بقواها الشعبية، هي المعرضة للمساومة في سوق المزايدة الوطنية الضعيفة من جهة، والدينية المستفيدة من جهة أخرى، وبما أن الانكشارية صاحبة القرار في تحديد مسار الدولة على الصعيد الداخلي، فإن العصر المتطور هو الذي يحدد مسار الدولة خارجياً وبالإصلاح جاءت أوروبا لتؤدي الدور، ولتحتم أن السلطان صاحب قرار، ولا يحق للقوى الشعبية الاحتجاج على سلاطين الإصلاح ولا كيفية تطبيق الإصلاح (٦٨).

إذا كان السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م)، قد تذرع بحجج واهية لشن حملة على المماليك والصفويين، فقد قصد من ذلك إلغاء باب لجوء الأمراء العثمانيين إليهما، من هنا ندرك أن السلاطين أجمعوا على قيام كيان القصر السلطاني، ومدوه بكل ما هو مثير وجميل على حساب ممالك تتحكم بها أبناء الانكشارية، التي لا تحمل إلا الاسم ولا تعرف من النظام إلا ما يتخم جيوبها ويملاً معدتها التي تتسع والجيوب حسب المواقف، وقد أدركت أوروبة مفهوم النهم الانكشارية فسعت إلى إروائه، على حساب القوى التي تحملت في سابق المراحل مسؤولية إعادة الدولة وحالت دون تفسخها أملاً في مشاركتها للحكم (٦٩) .

لم تكن القوى الشعبية غاضبة من تجاهلها، بقدر تجاهل سلاطين الإصلاح لصرخاتها المطالبة بإيقاف ما يسمى بالتدهور المتسارع، ولم تكف أوروبة بتحريض السلاطين على الإصلاح بل عمدت إلى فرض نفوذها من خلال لعبتها السياسية القاضية بدفع الدولة إلى مستنقع الغرق، والتظاهر بأنها المنقذ لها (٧٠)، وقد صدق السلاطين اللعبة، ووقعوا في حبال الوصاية الرسمية لأوروبة، وماتت القوى الشعبية حسرة على إمبراطورية كان من الممكن استمرارها لفترة أطول، إلا أن جهالة السلاطين سارعت في حتمية السقوط.

خامساً: حتمية الإصلاح:

اعتاد المؤرخون على إطلاق التغيير الذي بدأه فعلياً السلطان سليم الثالث ١٧٨٩-١٨٠٧، مصطلح الإصلاح، لأنه ومن سبقه من السلاطين استقدموا بعثات أجنبية (أوروبية) من جهة، وأرسلوا الوفود العثمانية للاطلاع على ما حققه الغرب الأوربي من جهة أخرى، وعلى ما يبدو فإن هؤلاء المؤرخين تناسوا تأثيرات العصر ومحاولات نساء السلاطين التدخل لإدخال بعض التأثيرات الشكلية للقيافة ومظاهر اللباس، ناهيك عن غرابة ما ترتديه الوفود الأوروبية، ولنفتراض أنه تأثير بسيط لا

يشكل أي أثر إيجابي؟ وفي هذه الحالة أيعقل أن يكون نفوذ الانكشارية والفساد والرشاوى أس التعبير وجوهره؟ أم هزيمة العثمانيين أمام الروس؟

يصعب إقامة رأي سديد وقطعي، لأن عوامل عدة أسهمت في ذلك، غير أن هذه الحركة الإصلاحية التي خطها بعض السلاطين العثمانيين، في مقدمتهم السلطان عبد الحميد الأول ١٧٧٤-١٧٨٩ الذي أدرك ضرورة إجرائها، معتمداً على شخصيات امتازت بالكفاءة ولديهم تصور حقيقي بشأن الإصلاح، انطلاقاً من الضعف والترهل الذي يعصف بالبلاد ناهيك عن تجاهل ولاية الأمر للفرمانات الهمايونية المتضمنة تنفيذ أبسط الأمور، وبتعبير أكثر دقة، حدوث تسييب عام في مؤسسات الدولة كلها، علماً بأن فترته اتسمت بالهدوء، وحظيت سلطته باعتراف تام سواء في المراكز أم في الولايات، رغم اكتساب بعض الأعيان مكانة داخلية قوية جداً، مستغلين ما تواجهه الدولة من مصاعب جمة على الصعيد الخارجي (٧١)؟

ففي سورية فرض أحمد باشا الجزار بعد ضاهر العمر، نفوذاً في سورية الجنوبية، ولبنان وسورية، وفي العراق، تمكن عمر باشا ١٧٤٤-١٧٥١، وسليمان باشا ١٧٨٠-١٨٠٢، من إعادة البدو للطاعة، وعلي بك الكبير ١٧٦٧-١٧٧٣، في مصر ثم مراد بك وإبراهيم بك في العراق ١٧٧٩-١٧٩٨، ولم تكن الولايات الأوروبية أقل شأنًا من حيث ظهور حركات استقلالية، ورغم ذلك فلم يحاول السلطان استعادة سلطة حكومته المركزية بالقوة في كل المناطق، فضلاً عن أن الخطر الخارجي كان أشد ثقلًا وخطراً من الثورات التي قادتها أو تظاهرت بها الزعامات المحلية (٧٢) .

يردُّ بعض المؤرخين أن دمار الأسطول العثماني في معركة مع الأسطول الروسي سنة ١٧٧٠ التي أسفر عنها تدمير كامل للأسطول، عدا سفينتين، وهذه هي المرة الأولى التي تنتصر فيها دولة أوروبية على الدولة العثمانية بمفردها وأرغم العثمانيون إثرها على توقيع معاهدة كوجوك قاينارجه سنة ١٧٧٤، هي من أهم دوافع توجه السلطان للإصلاح (٧٣)، وبما أنه أراد إعادة بناء الأسطول أقوى مما كان، فقد استعان

بخبيرين فرنسيين هما اوروا ودوريه (٧٤)، كذلك فقد توجهت الأنظار إلى تجنيد شباب جدد من خارج الانكشارية لتدريبهم كرجال بحرية، وأنشئت مدرسة خاصة بمهندسي البحرية السلطانية، وبذلك بدأ التحديث يأخذ مجراه التدريجي لدرجة تأثر فيلق الانكشارية، والسباهية بتلك التأثيرات، لكن دون حدوث ضجة من أي جهة بما فيها الفياق التي أصابها التأثير الحربي الجديد.

بناءً على ما تقدّم يعُدُّ السلطان عبد الحميد الأول، أول من أنشأ جيشاً من نوع حديث، للتغريب أثر بارز في بنيته، وسوف يكمل سليم الثالث خطوة سلفه، وفي الوقت نفسه، لجأ الوزير خليل حميد إلى اعتماد التحديث لاسيما في الصناعات المحلية، وبفضله تمكنت بعض الصناعات العثمانية لاسيما النسيجية منها منافسة المنتجات الأوروبية، وشجّع الطباعة، ولكنه خوف من الإسراف أو المبالغة في تحديثه، لأن عدد المؤيدين للتحديث قليلون من جهة والمعارضون، والعلماء، والقادة العسكريون، يعارضون التحديث وهم كثيرون من جهة أخرى، وهؤلاء المعارضون للإصلاح متهمون بتخريب الأسس الدينية والاجتماعية للدولة (٧٥)، ناهيك عن ذلك أن المعارضين للإصلاح أو التحديث كانوا يلتقون تأييداً خفياً من جانب روسيا والنمسا، اللتين تتطلعان إلى إبقاء الدولة العثمانية في حالة تخلف عسكري واقتصادي واجتماعي، لأنهما يتخوفان من إعادة تفوقها العسكري ثانية (٧٦).

ومن معارضي الإصلاح حسن باشا الجزائر لي، الذي حصل على لقب غازي وعين قبطان دريا، واعتمد على خبراء أجانب (فرنسيين) ليس كراهية بالإصلاح، وإنما كرهاً وحسداً من الوزير خليل حميد رائد التحديث الأول، ولهذا تأمر مع المعارضة وتمكن من عزل خليل حميد وإعدامه سنة ١٧٨٥م، ورحل الخبراء الأجانب سنة ١٧٨٧م.

يضاف إلى ذلك، تراجع الدولة العثمانية عسكرياً عقب معاهدة كوجوك قارينارجه، واعتماد الجيش الأوروبي على التكنولوجيا، وسيطرة إنجلترا على الأسواق لاسيما في

مجال النسيج كل هذا أثارت يقظة إصلاحية في مختلف الأوساط الرسمية والشعبية، ورغم الجهود التي بذلت، وما أسفر عنها من قطع للرؤوس، فإن الإصلاح الحقيقي لم يلامس البنية التحتية، لأن الانكشارية ومن خلفها العلماء والحرس القديم تصدوا بقوة لأي محاولات إصلاحية مهما كان نوعها، ولم يتحقق الإصلاح الأبعد القضاء على الانكشارية في الواقعة الخيرية سنة ١٨٢٦م (٧٧).

لم تقدم أوروبا للدولة العثمانية يد المساعدة لإجراء إصلاح عام وشامل لمختلف جوانب الحياة لاسيما الاقتصادية، إلا بعد فترة صدور المشروع التنظيمي الذي أعلنه مصطفى رشيد باشا، ورغم ذلك فإن أوروبا لم تكن راغبة في حدوث إعادة إصلاح في الدولة العثمانية لأسباب عدة.

لأن الإصلاح قد يمكن الدولة العثمانية من استعادة قوتها، عندها تفشل أوروبا في اقتسامها، علاوة عن ذلك، فإن هناك دول أوروبية تتطلع لانتزاع القسطنطينية من الأتراك، لأنها بنظرهم عاصمة لدولة مسيحية دينية، رغم الخلاف الديني الناشب بينهما، كما أن ضم القرم إثر معاهدة قاينارجة. قد أثار ضجة محلية ضد الانكشارية التي تمارس الظلم على الأهالي وتستأثر بخيرات البلاد، ولا تحمي الحدود من أعدائهم التقليديين النمسا وروسيا، إزاء هذا التراجع العسكري غدا من الطبيعي أن يؤمن الأتراك بالإصلاح وأن يبدأ بالجيش أولاً، لكن الجيش موزع ومفرق إلى عصابات، أشبه ما تكون بالميليشيات، ويرفض بشدة أن يكون من نفسه جيشاً حديثاً ويخشى من حرمانه من امتيازاته وكسبه غير المشروع وما يقوم بنهبه واستلابه. بسبب ذلك أقدم بعض السلاطين وقسم من الصدور العظام، والوزراء، على الإصلاح بتردد، رغم أنهم يؤمنون بضرورته (٧٨)، وخلاصة ما يقال في هذا المجال: إن الإصلاح مطلب مهم جداً لدولة بنيتها عسكرية الطابع، ومؤثراتها عسكرية هي الأخرى، فضلاً عن تقديمها مناهج في فن الحروب، وغدت تمتلك استراتيجية عسكرية تخولها ضرب أوروبا في أعماقها، لهذا ترى أن هزيمتها أمام روسيا وتوقيع معاهدة قاينارجة ١٧٧٤م، شكّلت

نقطة الفصل في إنهاء التردد بضرورة الإصلاح أو عدمه، لكن السلاطين الذين فكروا بالإصلاح، لم يكونوا جادين في إحداثه، خوفاً من فقدانهم لعرش محاط بالعظمة. وفي الوقت نفسه، وقوف روسيا، والنمسا، بل أوروبا في عدم إحداث إصلاح يساعد الدولة العثمانية على تفعيله وتحديث مؤسساتها المدنية كأقل تقدير، ومع مطلع القرن التاسع عشر وتزاحم المشكلات الداخلية والخارجية على إدارة الدولة العثمانية التي كثرت الفساد والانحراف فيها، لم يعد سلاطين القرن التاسع عشر قادرين على تحديد نقاط البدء في الإصلاح، غير أن السلطان محمود الثاني ووسط تزاحم تلك المشكلات عقد العزم على تفعيل الإصلاح من خلال أبادته للقوى الانكشارية حصن الفساد وجدار الخلل الإداري، وتمّ ذلك سنة ١٨٢٦م، لكن أوروبا ومن خلال تلك المشكلات أضاعت مقومات الإصلاح، وحولته بفعل ما قدمته من خدمات للدولة العثمانية المغلفة بمساعدات خيرية ظاهراً وتقسيم وترهيل لها ضمناً.

وهكذا نرى ومن خلال دراسة واقع تلك المرحلة، أن ما يسمى بالتنظيم القاضي بمنح المسيحيين واليهود وحقوق وامتيازات المسلمين قد سبق الإصلاح الذي استمر دعامة أكثر من قرن ودفع دعائمه ومؤيديه حياتهم ثمناً لحلم تطلعوا إلى تحقيقه، إلا أن هذا الحلم، وأدته الدول الأوروبية، أو بالأحرى، حولته إلى ما يسمى بتطبيق العدالة وتنظيم شؤون المواطنين رغم افتقار الدولة أصلاً للعدل والتنظيم، وبما أن الدولة العثمانية لم تكن قادرة على فهم الأولويات، تحملت أوروبا مسؤولية ذلك، ففرضت وصايتها من خلال التنظيمات الخيرية مؤكدة بذلك انهيار دولة بل إمبراطورية فرضت نفوذها قروناً على من حوله.

هوامش البحث

١. العزاوي؛ قيس جواد: (الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط ١ ١٩٩٤ م، ص ٣٢.
٢. البحراوي؛ محمد عبد اللطيف: حركة إصلاح في عصر السلطان محمود الثاني، القاهرة، دار التراث، ط ١ ١٩٧٨ م، ص ٩٨.
٣. العزاوي؛ الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)، ص ٣٧.
٤. ياغي؛ إسماعيل: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، ط ١ ١٩٩٦ م، ص ١٥٩.
٥. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٣٥.
٦. الشناوي؛ عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة فقرى عليها، ج ٣، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠ م؛ ج ٢.
7. ISMAIL HAKKI UNUZ GARSILILU OSMANL TARIHI ANKORAU1983 S.193
٨. المرجع السابق ص ٢٠٠.
٩. العزاوي، قيس جواد (مرجع سابق ص ٣٥-٣٦).
١٠. S.259, ISMAIL HAKKI UNUZ GARSILIC OSMANL TARIHI
١١. ياغي إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث (مرجع سابق) ص ١٣٩.
١٢. العزاوي، قيس جواد (مرجع سابق) ص ٤٢ .
١٣. البحراوي، محمد عبد اللطيف (مرجع سابق) ص ٦٥ .
١٤. رضا نور، عثمانلي تاريخي استانبول ١٩٢٣ ص ٧٨.
١٥. المرجع السابق ص ٩٠.

١٦. البحر اوي محمد عبد اللطيف (حركة الإصلاح) مرجع سابق ص ٩٤.
١٧. العزاوي. قيس جواد (مرجع سابق) ص ٤٥.
١٨. البحر اوي محمد عبد اللطيف (مرجع سابق) ص ٩٥.
١٩. العزاوي قيس جواد (مرجع سابق) ص ٤٦.
٢٠. رضا نور، عثمانلي تاريخي (مرجع سابق) ص ٩٣.
٢١. رضا نور (مرجع سابق) ص ٩٣.
٢٢. المرجع السابق ص ٩٥.
٢٣. مرجع سابق ISMAIL HAKKI UNUZ GARSILIC
٢٤. المرجع السابق ص ٢٠٩.
٢٥. المرجع السابق ص ٢٢٠.
٢٦. المرجع السابق ص ٢٥٠.
٢٧. المرجع السابق ص ٢٥١.
٢٨. المرجع السابق ص ٢٥١.
٢٩. مصطفى؛ أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، القاهرة، دار الشروق، ط ٣ ٢٠٠٣ م، ص ١٧١.
٣٠. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٣٥.
٣١. رافق؛ عبد الكريم: العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م، دمشق، مطابع ألف باء ط ٢ ١٩٩٣ م، ص ٣٧٧.
٣٢. ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص ١٣٩.
٣٣. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٢.
٣٤. البحر اوي: حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني، ص ٦٥.

٣٥. مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص ١٦٩.
٣٦. ياغي: المرجع السابق، ص ١٤٥.
٣٧. البحر اوي: المرجع السابق، ص ٩٤.
٣٨. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٥.
٣٩. البحر اوي: المرجع السابق، ص ٩٥.
٤٠. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٦.
٤١. مصطفى: المرجع السابق، ص ١٧٢.
٤٢. ياغي المرجع السابق، ص ١٤٦، وأيضاً مصطفى: المرجع نفسه، ص ١٨٥.
٤٣. البحر اوي: المرجع السابق، ص ٩٨.
٤٤. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٦.
٤٥. البحر اوي: المرجع السابق، ص ٩٩.
٤٦. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٦.
٤٧. رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م، ص ٣٧٧.
٤٨. مصطفى: المرجع السابق، ص ١٧٩.
٤٩. البحر اوي: المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١٢.
٥٠. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٨.
٥١. رافق: المرجع السابق، ص ٣٧٧.
٥٢. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٤٨.
٥٣. ياغي المرجع السابق، ص ١٤٨.
٥٤. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية فكري عليها، ج ١، ص ٥٦٤.

٥٥. مصطفى: المرجع السابق، ص ١٨٦.
٥٦. رافق: المرجع السابق، ص ٣٧٧.
٥٧. مصطفى: المرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٨٩.
٥٨. العزاوي؛ المرجع السابق، ص ٥٢.
٥٩. ياغي المرجع السابق، ص ١٤٩.
٦٠. مصطفى: المرجع السابق، ص ١٩٠.
٦١. البحراوي: المرجع السابق، ص ١٩٧ - ٢١٢.
٦٢. يحيى باشا تاريخ بجوى استانبول ١٣٢٤ ج ٢ ص ٢٥٠.
٦٣. المرجع السابق ص ٢٥١.
٦٤. المرجع السابق ص ٢٥٢.
٦٥. جودت باشا تاريخ جودت خ ٦ ص ١٥٤.
٦٦. المرجع السابق ص ١٥٥.
٦٧. المرجع السابق ص ١٥٦.
٦٨. المرجع السابق ص ١٩٠.
٦٩. محمود اوغلو الإصلاحات العثمانية استانبول ١٩٨٩ ص ١٣٩.
٧٠. المرجع السابق ص ١٤٠.
٧١. S.370 (مرجع سابق) ISMAIL UZUN CARSILI
٧٢. المرجع السابق ص ٣٧٥.
٧٣. اوزتونا يلماز تاريخ الدولة العثمانية ترجمة عدنان محمود سليمان مراجعة محمود الأنصاري (جزآن) استانبول ١٩٨٨ ص ٦٢٥.

٧٤. مانتران روبرت تاريخ الدولة العثمانية ترجمة بشير السباعي القاهرة ١٩٩٣
ج ٢ ص ٩ .
٧٥. المرجع السابق ج ٢ ص ٩-١٠ .
٧٦. المرجع السابق ج ٢ ص ١٠ .
٧٧. اوزتونا يلماز مرجع سابق ص ٦٣١ .
٧٨. المرجع السابق ص ٦٣٢ .